برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٢ - ٢٠٠١/١٠/٢٦

تقارير التقييم

البند ٦ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

تقرير موجز عن التقييم المرحلي للبرنامج القطري لهاييتي (١٩٩٨-٢٠٠٢)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2001/6/7
19 September 2001
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب التقييم (OEDE): Mr A. Wilkinson رقم الهاتف: 066513-2029

مسؤول التقييم (OEDE): Mr S. Green رقم الهاتف: 066513-2908

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخـــص

لقد ساعد اعتماد البرنامج القطري لهاييتي على تعزيز المرونة والتكامل في أنشطة برنامج الأغذية العـالمي في هذا البلد. والبرنامج القطري موجه استراتيجيا إلى أضعف مناطق البلد, وهو يستهدف النساء والرجـال والأطفال دون سن المدرسة وفي سن المدرسة. والبرنامج القطري على درجة من التماسك, وهو يتسق مـع السياسة والأولويات الوطنية ومع سياسة تحفيز التنمية. وتكمل الأنشطة التي يتضمنها البرنـامج بعضـها البعض.

وتتطلب أنشطة البرنامج القطري مزيدا من التعزيز عن طريق اتباع أهداف إنمائية واضحة ترتكـز علـى إطار منطقي ونظام للرصد والتقييم يقوم على الأداء. كما تبينت البعثة وجود حاجة إلى عدد إضـافي مـن الموظفين لدعم الرصد والتقييم والتدريب المتصل بقضايا الجنسين والتزامات **البرنامج** تجاه النساء.

وينبغي مضاعفة أنشطة البرنامج القطري القائمة، كما ينبغي مواصلة السعي إلى إقامة شراكات مع وكالات المعونة الثنائية ومتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

وقد عجزت الحكومة بسبب انعدام الاستقرار والأمن في البلد عن أن توفر الموارد المالية والبشـرية التـي وافقت على تقديمها لتنفيذ أنشطة البرنامج القطري. والأزمة التي أصابت البلد أسهمت أيضا فـي إحـداث كثير من التأخير في بدء أنشطة المشروع. وتعين على **البرنامج** من أجل إحراز التقدم أن يتحمل المسؤولية الكاملة عن النقل والإمداد وعن إعداد وتنفيذ ومتابعة أنشطة البرنـامج القطـري. ورغـم أن اضطـلاع **البرنامج** بهذا الدور المباشر الموسع قد أدى إلى إنقاص خسائر ما بعد التكلفة والتأمين وأجر الشحن كثـيراً فقد كانت هناك أيضا زيادات في التكاليف.

وتوصي البعثة بأن يواصل المكتب القطري تطوير نهج البرنامج القطري ودعمه في هاييتي. وبالنظر إلـى اتسام الوضع بالتقلب الشديد وصعوبة بيئة التشغيل فإنه لا ينبغي زيـادة المسـتوى الحـالي للالتزامـات الغذائية.

مشروع القـرار

يحيط المجلس علما بالتوصيات الواردة في هذا التقرير عن التقييم (WFP/EB.3/2001/6/7) كما يحيـط علما بالتدابير الإدارية المتخذة حتى الآن كما هـو مبيـن فـي الورقـة الإعلاميـة المتعلقـة بـالتقرير (WFP/EB.3/2001/INF/17). ويشجع المجلس على اتخاذ مزيد من التدابير بشأن هذه التوصيات، مـع مراعاة الاعتبارات المثارة خلال النقاش.

نطاق التقييم وأسلوبه

١- يرتكز هذا التقرير على عمل بعثة التقييم التي زارت هاييتي في الفترة من ١٠ إلى ٢٠٠١/١/٣١[١]. وقد حاولت البعثة أن تقيم إلى أي حد كان البرنامج القطري أداة نافعة لتخطيط وإعداد وتنفيذ أنشطة **البرنامج** في هاييتي وأن تقدم توصيات من أجل إعداد البرنامج القطري التالي.

٢- والتحليل لا يهدف في المقام الأول إلى إجراء تقييم كامل لكل نشاط من أنشطة **البرنامج** في هاييتي. وإنما قدر التقييم مدى مناسبة وفعالية نهج البرنامج القطري في هاييتي في تحقيق الصفات الأربع المنشودة من إدخال البرمجة القطرية، وهي: التكامل والتركيز والتماسك والمرونة بتطبيق عملية جديدة من البرمجة وإعداد الأنشطة بصفة مشتركة، وذلك بالتعاون مع الحكومة والشركاء الآخرين مثل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والجهات المانحة الثنائية.

٣- واستخدمت البعثة أساليب مثل استعراضات الملفات والوثائق والاستعانة بآراء الخبراء وإجراء مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين وزيارة المواقع الميدانية واجتماعات المجموعات والمشاهدة المباشرة لدورات التدريب والجداول المنطقية "الصورية" (الإطار المنطقي الحاسوبي) لاستخلاص نتائجها واستنتاجاتها.

عرض عام للبرنامج القطري

٤- يرمي البرنامج القطري الحالي، الذي أقره المجلس التنفيذي في ١٩٩٧ لفترة خمس سنوات وبميزانية إجمالية قدرها ٥٤,٦ مليون دولار، إلى تحقيق هدفين هما:

- **تنمية الموارد البشرية** عن طريق تقديم المساعدات الصحية والتغذوية للأمهات والأطفال دون سن المدرسة وتقديم التغذية المدرسية؛
- **تنمية الزراعة الأسرية والبنيات الأساسية الأساسية وتخفيف وطأة الافتقار إلى الأمن الغذائي بالنسبة لأفقر الفقراء**، ولا سيما النساء اللاتي يعلن أسرا وصغار المزارعين في المناطق الجبلية والمتضررة. (وسيتحقق هذا عن طريق الأشغال كثيفة العمالة لتشييد البنيات الأساسية الأساسية وإصلاح وحماية رأس المال الطبيعي وبناء شبكات الري الصغيرة ومساعدة المنظمات المحلية وما إلى ذلك).

٥- وقد حددت حكومة هاييتي المقاطعات التي توجد في الشمال والشمال الشرقي ومنطقة بورتوبرانس بوصفها الأشد عوزا ذات أولوية بناء على ذلك. وتضمن البرنامج القطري الأنشطة التي نفذت من قبل بوصفها مشاريع منفصلة. وبالنظر إلى ركود الاقتصاد وتدهور البنيات الأساسية في البلد، فقد كانت الحكومة حريصة على إدراج هذه الأنشطة المعانة بالغذاء في النهج الجديد للبرنامج القطري. وفيما يلي الأنشطة التي أقرت في إطار البرنامج القطري والتي تقرر أن تنتهي جميعها بحلول نهاية ٢٠٠٢:

---

(١) تضمنت البعثة خبيرين استشاريين دوليين: خبيرا في المعونة الغذائية كقائد للبعثة وأخصائيا في البنى التحتية الريفية. وكان من بين أعضاء الفريق أيضا خبيران استشاريان محليان: أحدهما اجتماعي اقتصادي/ خبير في قضايا تمايز الجنسين وثانيهما أخصائي في التغذية المدرسية. وكان هذا العضو الأخير معارا من وحدة دعم البرامج التابعة للوكالة الكندية للتنمية الدولية في بورتوبرانس.

- **المشروع رقم ٤١١١ (التوسع الأول)**: دعم المقاصف المدرسية في المناطق المصابة بالفقر، ١٥,٤ مليون دولار؛
- **المشروع رقم ٦١٥٣**: الصحة والتغذية للضعفاء من النساء والأطفال، ١٥,٦ مليون دولار؛
- **المشروع رقم ٦١٥٠**: الإنتاج الزراعي الأسري والبنيات الأساسية، ٢٣,٦ مليون دولار.

تقييم أداء البرنامج القطري

٦- رغم أن البرنامج القطري قد أقر لفترة خمس سنوات بداية من ١٩٩٨ فإن نشاط التغذية المدرسية لم يبدأ إلا في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩. ولم يبدأ النشاطان الأساسيان الآخران إلا منذ سنة واحدة. ولم يكن سبب هذا التأخير هو استمرار تقلب الأوضاع في البلد فحسب، ولكنه كان أيضا بسبب مشاكل التوظيف الهامة التي واجهها المكتب القطري **للبرنامج** حتى ١٩٩٨. ولعله من السابق لأوانه إذن تقدير النتائج المحرزة حتى الآن. يضاف إلى ذلك أن عدم الاستقرار المزمن الذي شهده البلد في السنوات الأخيرة ما زال يعرقل عملية اتخاذ القرارات وتحديد أولويات الأنشطة وتوزيع الغذاء.

التكامل والتماسك وتحديد المستفيدين والمرونة

٧- إن الأنشطة التي يتضمنها البرنامج القطري متسقة مع أولويات السياسة الحكومية. بيد أن الأهداف المقررة للبرنامج القطري ما زالت تنطوي علي قدر من الغموض. وهي لم تميز كما ينبغي عن الأهداف الخاصة بالمستوى الأدنى للأنشطة. وتلك نقطة ضعف هامة ينبغي تلافيها في البرنامج القطري التالي. وسوف يساعد على ذلك اتباع إطار منطقي محوسب.

٨- كما أن أنشطة البرنامج القطري تتلاءم مع البرامج والأنشطة القطاعية المدعمة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الثنائية ومتعددة الأطراف الأخرى. وقد بذلت جهود **لتحقيق التكامل** فيما بين مختلف الأنشطة المدعمة من **البرنامج** وبين هذه الأنشطة وأنشطة الوكالات والمنظمات الأخرى. ومن بين هذه المنظمات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومؤسسة التنمية في البلدان الأمريكية ومنظمة كاريتاس (CARITAS) ومنظمة الرعاية الاجتماعية في هاييتي (Haiti Outreach) ومنظمة الصحة العالمية/ منظمة الصحة في البلدان الأمريكية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة أكاديا-هاييتي (Acadia-Haiti) ومنظمة التربية لسنة ٢٠٠٤ (Education 2004) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الكندية للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي.

٩- ولاحظت البعثة مدى **التماسك** بين شتى الأنشطة وإن كان التكامل بين المشاريع والأنشطة في الوقت الحاضر هو نتيجة لتدابير مفردة اتخذت في سياق مشروع بعينه أكثر منه ثمرة لجهد واع من البداية يرمي إلى إقامة تآزر بين المشاريع والأنشطة. ومثال ذلك أن نشاط التغذية المدرسية يفيد من التدابير المتخذة في إطار نشاط الزراعة والبنيات الأساسية من خلال تشييد الطرق الزراعية الذي يسهل نقل إمدادات الغذاء.

١٠- أما **التحديد الجغرافي للمستفيدين** من أنشطة البرنامج القطري في المقاطعات الشمالية والشمالية الشرقية وفي المناطق الحدية من بورتوبرانس فإن له ما يبرره لأن هذه المقاطعات مناطق شديدة التضرر وسكانها ضعفاء لا تتاح لهم فرص يعتد بها للحصول على خدمات الرعاية الصحية. وتؤكد جميع الدراسات المتوافرة أن هذه المناطق تتسم

بالنقص الغذائي الكبير لدى الأسر وانعدام الأمن الغذائي وموجات الجفاف المتكررة. ويقوم الموظفون الفنيون في مكتب التنسيق الوطني للأمن الغذائي حاليا بوضع خريطة قطرية لأوضاع الهشاشة وهم يعتقدون أن التوجه الجغرافي الحالي سليم.

١١- والمستفيدون من أنشطة الصحة/ التغذية والتغذية المدرسية هم في معظم الحالات نساء وأطفال. أما بالنسبة للنشاط الخاص بالزراعة/ البنيات الأساسية فإن الرجال والنساء يستفيدون على قدم المساواة تقريبا. وفي هذه الحالة لا يبدو دائما أن هدف التوجه نحو أفقر الفقراء وخاصة النساء اللاتي يعلن أسرا قد تحقق. ولا تولى عناية كافية لإعطاء أولوية لمشاركتهم في مختلف الأنشطة المنفذة في مناطقهم.

١٢- وقد استطاع **البرنامج** أن يقدم التزامات غذائية ومالية استجابة لاحتياجات شتى لم تكن متوقعة على نحو مباشر في الأنشطة المقررة. وقد برهن هذا على **مرونة** البرنامج القطري. كما قدم الدعم لمشاريع لبناء أو تحسين البنيات الأساسية خارج المناطق التي وقع عليها الاختيار في البداية ولأنشطة نموذجية ناجحة مثل صناعة السندوتشات والبسكويت.

١٣- وبفضل القدرة على الربط بين **الطوارئ والتنمية** أتيح للمكتب القطري أن يستجيب بسرعة وفعالية لكارثتين في سنة ٢٠٠٠ وهما: الفيضانات التي أصابت مدينة كاب هايتيان وموجة جفاف أصابت شمال البلد. وهذا مثال هام آخر على المرونة. ولقد لقيت قدرة **البرنامج** على الاستجابة فورا لتلبية الاحتياجات السريعة في حالات الطوارئ كثيرا من التقدير من جانب السلطات والمجتمع الدولي.

الاستخدام المناسب للمعونة الغذائية

١٤- تؤيد الجهات المانحة والأطراف المعنية الرئيسية استخدام المعونة الغذائية لأنشطة في قطاعات التعليم والصحة والتغذية. وبالنظر إلى الأزمة الاجتماعية الاقتصادية الحالية ونقص الخدمات الاجتماعية فإن استخدام المعونة الغذائية لمعالجة سوء التغذية بين أضعف الفئات وتعزيز فرص الحصول على التعليم يعدان كلاهما مناسبين في نظر الكثيرين.

١٥- وأما في مجال الزراعة والبنيات الأساسية فإن النهج الخاص بالغذاء مقابل العمل أكثر إثارة للخلاف بين الجهات المانحة. فهي كثيرا ما تتشكك في مبررات توزيع الغذاء دعما لأنشطة ترمي إلى زيادة الإنتاج الغذائي. وهي تتساءل عما إذا لم يكن تقديم المساعدة على شكل نقود أو أدوات أرخص تكلفة وأدعى لترغيب المانحين والمستفيدين على حد سواء. إلا أن الحكومة تؤيد بصفة عامة الغذاء مقابل العمل تأييدا شديدا. ومن رأي البعثة أن الغذاء يعد مدخلا رئيسيا لاستكمال المشاريع ذات الأهمية الاجتماعية، وهو بذلك يؤدي دورا هاما في حفز النشاط المجتمعي وتعزيزه.

١٦- وكثيرا ما أثيرت الأسئلة حول **مستوى الحصص** الموزعة، وخاصة الحصص الأسرية. وشكا بعض المستفيدين والشركاء المنفذين للبعثة من أن كميات الغذاء التي يتلقاها المستفيدون في أنشطة الغذاء مقابل العمل وفي مشروع الصحة والغذاء غير كافية لسد حاجات الأسر.

التوصية

⇦ ينبغي للمكتب القطري أن ينظر عن كثب في مستوى الحصص عن طريق إجراء دراسة للتحقق مما إذا كانت الكميات الموزعة كافية لتلبية احتياجات الأسر. فإذا لم تكن كافية فإنه ينبغي أن يتلو ذلك اقتراح يتضمن تعديلا لمستويات الحصص.

الشراكة والتنسيق

١٧- بالإضافة إلى التعاون مع الوزارات الفنية تم التوقيع على عدد كبير من الاتفاقات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين. ولكن ما زال ينبغي عمل المزيد لكي يحدد بوضوح ومع الإشارة إلى الجوانب التشغيلية كيف ستتلقى الأنشطة الدعم المشترك من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وخاصة في مجال التعليم والصحة/التغذية. ومن المهم أن تتفق المؤسسات المعنية فيما بينها ومع **البرنامج** بشأن طبيعة الأنشطة التي ستنفذ بصورة مشتركة والأهداف المحددة التي ستتوخاها. ومن الممكن لإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية أن يؤدي دورا هاما في تسهيل البرمجة والتنفيذ المشتركين.

التوصيات

⇦ ينبغي للمكتب القطري أن:

- يواصل دعم جهود الشراكة الحالية كجزء من إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية؛
- ويحقق الاتساق بين البرنامج القطري القادم للبرنامج وبين دورة البرمجة الخاصة بالإطار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦.

الرصد

١٨- هذا هو أشد جوانب البرنامج القطري حاجة إلى التحسين. فرصد الأنشطة لا يتوافر له العدد الكافي من الموظفين، وهم كثيرا ما يكونون غير مدربين تدريبا مناسبا وغير مستخدمين بما يتكافأ وإمكانياتهم الكاملة. وبصفة عامة ليس لدى موظفي الوزارات الفنية و/أو الإدارات الإقليمية الإمكانيات المالية و/أو المادية للسفر، وهم عادة محدودو العدد.

١٩- ورغم أن أنشطة الرصد يجري تنفيذها فإن النظام الحالي لجمع المعلومات والبيانات يظل قاصرا على الجوانب الكمية. وفي بعض الحالات يساء فهم الاستبيانات وتملأ بياناتها بطريقة غير سليمة، وذلك رغم التدريب المقدم في هذا المجال. ولم تحدد إجراءات الرصد بتفصيل يكفي للتوصل إلى تقييم نوعي للنتائج. ويحول انعدام البيانات الأساسية التي تجمع في المراحل المبكرة من الأنشطة دون قياس مدى بلوغ الأهداف قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل قياسا فعالا.

٢٠- وتشير خطط العمليات الخاصة بمختلف الأنشطة إشارة صريحة إلى إقامة نظم الرصد والتقييم بالتعاون مع الوزارات والوكالات الفنية المعنية في الأمم المتحدة. إلا أن الدعم المزمع لم يقدم. والأموال التي رصدتها الحكومة و**البرنامج** كلاهما في خطط العمليات إما أنها لم تحول جميعها إلى المكتب القطري أو لم تستخدم لتحقيق تلك الغايات.

التوصيات

⇦ ينبغي للمكتب القطري أن يقيم دون إبطاء نظاما للرصد والتقييم للبرنامج القطري. ويتطلب المكتب القطري في بورتوبرانس الدعم من جانب المكتب الإقليمي و/أو المقر للحصول على المساندة والتوجيه الفنيين اللازمين. ويترتب على ذلك أن من الأهمية بمكان أن يحقق **البرنامج** ما يلي:

- زيادة عدد موظفي الرصد الميدانيين في المكتب القطري؛

- تزويد الموظفين في المكتب القطري والمسؤولين الحكوميين المعينين بأنشطة البرنامج القطري بالتدريب الضروري لتمكينهم من الاضطلاع بالرصد والتقييم المناسبين لجميع أنشطة البرنامج القطري؛
- استخدام الدعم المقدم من المكتب الإقليمي ومن الخبراء المحليين لتوفير التدريب ولإعداد نظم الرصد والتقييم؛
- عقد اجتماعات نصف سنوية مشتركة بين **البرنامج** والحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للجنة استعراض البرامج.

الالتزامات تجاه النساء

٢١- من الواضح أن البرنامج القطري موجه نحو النساء والأطفال والأسر التي تعولها النساء. وفيما يتعلق بأعداد المستفيدين فقد تحققت المساواة بين الجنسين إلى حد كبير، ولكنها تظل مقتصرة تماما على الجانب الرقمي. وينبغي بذل مزيد من الجهود لجمع تعليقات النساء على البرنامج القطري ولتوضيح أثر حضورهن على المشروع ولتعزيز مشاركتهن في لجان إدارة الأغذية. ولا يبدو أن دور النساء قد أخذ في الاعتبار عند تصميم الأنشطة وتنفيذها. ولم تعالج قضايا التمايز بين الجنسين في دورات التدريب، ولم تصمم لذلك الغرض أي برنامج محدد للتدريب، ولم تدرس نتائج أنشطة البرنامج القطري بالنسبة لمكانة النساء.

٢٢- ويدل هذا الوضع على أن كل الأطراف ينبغي أن تولي مزيدا من العناية لقضايا تمايز الجنسين. فهناك حاجة إلى معلومات وتدريب أفضل ودمج أفضل لالتزامات **البرنامج** تجاه النساء في البرامج القطرية الحالية والقادمة. وهناك أيضا استخدام غير كاف لأدوات البرمجة المتاحة مثل الأطر المنطقية الحاسوبية، ونقص في الدعم المالي والفني من المقر والمكتب الإقليمي ومنظومة الأمم المتحدة.

التوصيات

- ⇦ ينبغي للموظفين الرئيسيين في المكتب القطري أن يتلقوا تدريبا في قضايا التمايز بين الجنسين يشمل التزامات **البرنامج** تجاه النساء ويوفر الوثائق الداعمة المناسبة.
- ⇦ وثمة حاجة إلى المشورة والدعم الفنيين من المكتب الإقليمي لكي تتسنى مساعدة المكتب القطري فيما يلي:
  - إعداد خطة عمل للمضي قدما؛
  - إعداد برامج متكاملة للتدريب؛
  - استعراض المؤشرات التي يمكن أن تكون دالة في دراسة تمايز الجنسين.
- ⇦ وثمة حاجة إلى بذل جهود خاصة لضمان مشاركة النساء بنشاط في لجان المشاريع المحلية ونهوضهن بمسؤوليات لا تقل في مستواها عما ينهض به الرجال.

تحليل أوضاع الهشاشة ووضع خرائطها

٢٣- أنشأت الحكومة في سنة ١٩٩٦ مكتب التنسيق الوطني للأمن الغذائي. وهو يمول من الخزانة العامة والاتحاد الأوروبي الذي عين مستشارا فنيا له لكل الوقت. وتقدم له الدعم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لكي يضطلع بدراسات مختارة.

٢٤- وليس لدى **البرنامج** في المكتب القطري وحدة خاصة لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، ولكنه قرر بدلا من ذلك أن يدعم مكتب التنسيق الوطني للأمن الغذائي بتمويل وظيفة أخصائي في الإحصاء/رسم الخرائط بداية من يوليو/تموز ٢٠٠٠، وبذلك يعزز جهود الشراكة وقدرات الحكومة في مجال التشغيل.

التوصية

⇦ ينبغي للمكتب القطري أن يواصل تمويل وظيفة أخصائي الإحصاء/رسم الخرائط في مكتب التنسيق الوطني للأمن الغذائي للمساعدة في دعم إعداد الخريطة القادمة للهشاشة.

مشاركة الحكومة ودعمها

٢٥- ورد في البرنامج القطري صراحة أن "المشاكل الرئيسية التي تهدد بإعاقة تنفيذ البرنامج القطري هي ندرة الموارد وضعف قدرات الحكومة في مجال التشغيل". وقد أكد ذلك عدم الاستقرار السياسي واستمرار تدهور الأوضاع المعيشية. وتؤيد الحكومة بشدة أنشطة **البرنامج** على مستوى وزارة التخطيط والتعاون الخارجي وعلى مستوى الوزارات الفنية. وتلقي أنشطة **البرنامج** كثيرا من التقدير وفقا لما جاء في تصريحات المسؤولين على أعلى المستويات. ولكن من سوء الحظ أن نقص الموارد المالية والبشرية لم يسمح للحكومة حتى الآن بأن تؤدي دورها كاملا كشريك وممول مشترك.

توصية لحكومة هاييتي

⇦ ينبغي للحكومة (أي الوزارات المختصة والإدارات الإقليمية والإدارات المحلية) أن تقدم ما اتفق عليه من دعم مالي وفني في شتى خطط العمليات الواردة في البرنامج القطري.

الصلات مع التقدير القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية

٢٦- شارك **البرنامج** بنشاط في إعداد التقدير القطري المشترك وكان مسؤولا مع منظمة الأغذية والزراعة عن الجزء المعني بالأمن الغذائي من التقدير القطري المشترك. وبالنسبة للبرنامج القطري القادم توصي اللجنة بإقامة صلات وثيقة مع إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وينبغي إيلاء عناية خاصة إلى قضايا الإدارة، والتيسير فهي ذات أهمية خاصة في هاييتي في الوقت الحاضر. وللمكتب الفرعي التابع **للبرنامج** في كاب هايتيان دور مهم يؤديه بوصفه عاملا حافزا ومنسقا لكل أنشطة الأمم المتحدة في المنطقة.

إدارة البرنامج القطري وتنفيذه

٢٧- لقد كان توسيع نطاق دور **البرنامج** بوصفه وكالة منفذة بالنسبة لمختلف أنشطة البرنامج القطري نتيجة لاستمرار عدم الاستقرار في البلد وعدم كفاية قدرات الحكومة. وتولى **البرنامج** المسؤولية الكاملة عن النقل والإمداد، وهو المهمة

التي يضطلع بها عادة في حالات الطوارئ فقط. وفي إطار البرنامج القطري في الوقت الحاضر يقدم الغذاء في حوالي ٦٥٠ نقطة تسليم. وتنجم العقبات الرئيسية هنا عن صغر الحمولة من الأطنان التي تنقل إلى عدد كبير من الجهات المقصودة وسوء حالة الطرق وصعوبات العثور على متعهدي نقل يعول عليهم ومخاطر السرقة وانسكاب السلع المنقولة.

٢٨- وتؤكد البعثة أن المكتب القطري **للبرنامج** يحقق أهدافه إلى حد كبير فيما يتعلق بالنقل والإمدادات: فالغذاء يسلم في حدود جداول زمنية معقولة كما خفض مستوى خسائر ما بعد التكلفة والتأمين والشحن بحيث هبط من ١٢ في المائة في سنة ١٩٩٨ إلى ٠,٥ في المائة في سنة ٢٠٠٠.

توصية

⇦ إذا أريد للبرنامج القطري أن يستمر، فإنه ينبغي للمكتب القطري أن يتولى إدارة جميع عمليات النقل والإمداد من نقطة تسليم السلع في البلد إلى النقطة النهائية لتوزيعها.

٢٩- وتؤكد البعثة على أهمية الإبقاء على مكتب كامل القوة في كاب هايتيان. وقد أسهم وجود موظفي **البرنامج**، حتى في نطاق المناطق المحدودة التي يعمل فيها البرنامج القطري، في إقامة شراكات عملية وفعالة. ونظرا لسوء حالة الطرق، فإن الانتقال علي أي نحو يقتضي كثيرا من الوقت؛ ومن المألوف أن يمضي الموظفون الميدانيون ثلاثة أرباع يومهم في الطريق. وينبغي لمكتب كاب هايتيان أن يؤدي دورا هاما في تنفيذ الشراكات وفي توطيد التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية. و**البرنامج** هو الوكالة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة الموجودة في شمال البلد وهو مؤهل تماما لأداء دور الحافز في تنسيق كل الأنشطة وجني كل الفوائد لمشاريعه.

توصية

⇦ يجب الإبقاء على مكتب كاب هايتيان على الأقل، ويستحسن أن يعزز بقدرات إضافية للرصد والمراقبة. وثمة حاجة إلى موظف دولي إضافي وأربعة أخصائيي رصد ميدانيين.

٣٠- إن "القيمة المضافة" للبرنامج القطري في سياق هاييتي واضحة. وذلك أن **البرنامج** يلقى التقدير من الحكومة والسلطات المحلية على السواء لقدرته على تقديم معونات غذائية لا غنى عنها وقتما تدعو الحاجة إليها، وعلى إقامة شراكات شعبية حقيقية.

٣١- وباستثناء الحاجة إلى موظفين إضافيين ذوي مهارات في مجال الرصد والتقييم، فإن مستويات التوظيف الحالية كافية لإدارة العمليات بمستوياتها الحالية.

٣٢- وقد درست بعثة التقييم الأسلوب الحالي في حساب وتخصيص تكاليف الدعم المباشر للبرنامج القطري. إلا أن ربط هذه التكاليف بالكميات الدقيقة من الحمولة بالأطنان يعد عقبة تعوق فعالية الأنشطة الإنمائية **للبرنامج**. وهو نهج صحيح في حالة عمليات الطوارئ حيث تكون كل التكاليف تقريبا مرتبطة بعمليات النقل والإمداد. ولكن هذا لا يصدق على الإطلاق في حالة الأنشطة الإنمائية حيث يجب دعم الاستخدام الفعال للغذاء بمساهمات أخرى بما في ذلك التمويل النقدي والموارد البشرية والدراسات الفنية.

٣٣- وما زالت المحاسبة بالنسبة للموارد الغذائية تتم على مستوى المشروع لا علي مستوى البرنامج، وهو أمر لا يتيح المرونة في مجال تناقل الموارد من مشروع إلى آخر أو في مجال تحويل الموارد عن المشروع الذي خصصت له في الأصل. وتتسم الإجراءات الإدارية/المالية لتنظيم عمليات التناقل أو السلف فيما بين المشاريع المختلفة بالطول والتعقيد.

توصية

⇦ ينبغي النظر في الانتقال من المحاسبة على مستوى المشاريع إلى المحاسبة على مستوى البرامج. فمثل هذا الانتقال يمكن أن يساعد على توفير مزيد من المرونة وتعزيز قدرات المدير القطري على الاضطلاع بمسؤولياته المفوضة.

تقييم الأنشطة ومدى إسهامها في تحقيق أهداف البرنامج القطري

٣٤- لما كانت الأهداف المقررة للبرنامج القطري لم تميز تمييزا سليما عن الأهداف المحددة على مستوى الأنشطة المفردة، فإنه من الصعب إجراء أي تقييم ذي مغزى لمدى إسهام الأنشطة كل على حدة في بلوغ الأهداف والغايات العليا. وتلك نقطة ضعف هامة في البرنامج القطري وينبغي أن تصحح باتباع نهج يقوم على الإطار المنطقي.

٣٥- وبالنظر إلى قلة وضوح الأهداف العليا للبرنامج القطري التي يمكن أن تستخدم أساسا للتقييم، فإن البعثة لم تستطع أن تقيم الأنشطة إلا من حيث أهدافها المقررة صراحة.

تقديم المساعدة لقطاع الصحة والتغذية

٣٦- الهدف الرئيسي لهذا النشاط هو دعم استراتيجيات الحكومة لضمان الزيارات المنتظمة للمراكز الصحية وتحسين الوضع التغذوي للأطفال والحوامل والمرضعات. ووقت إيفاد البعثة كان المشروع، الذي بدأ في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ وشمل ٦٤ مؤسسة صحية، يصل إلى قرابة ١٣٢ ٠٠٠ مستفيد. وكان من بين هؤلاء ٥٠ ٠٠٠ امرأة و٤٤ ٢٠٠ بنت تتراوح أعمارهن بين ٦ أشهر وخمس سنوات و٣٧ ٨٠٠ ولد تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و٥ سنوات.

٣٧- وفي حين كان النشاط ناجحا إلى حد كبير في زيادة التردد على المراكز الصحية، فإن الاستراتيجية الحالية ترتكز على مفهوم تقليدي عن النساء بوصفهن هن المسؤولات وحدهن عن توفير الرعاية للأطفال؛ وبحيث لا ينظر في أي دور يمكن أن يؤديه الرجال في هذا المجال. وما زالت النساء مستفيدات سلبيات من المعونة الغذائية. فهن لا يعتبرن مدبرات للموارد قادرات على تقرير مصيرهن. ولا تلقى مشاركة المجتمع المحلي التشجيع من خلال لجنة للمشروع على سبيل المثال، وهي اللجنة التي يمكن أن تساعد على منح النساء حق إبداء الرأي في إدارة النشاط. وتكتفي نظم الرصد القائمة بتسجيل النساء من حيث عددهن كمتلقيات للغذاء، ولكن دورهن الهام بوصفهن قيمات على الغذاء في الأسرة لا يوضع موضع الدراسة. كما لاحظت البعثة أن كثيرا من الأمهات الحوامل اللاتي يترددن على المراكز الصحية لا يتلقين رعاية طبية كافية.

التوصيات

⇦ ينبغي للمكتب القطري أن:

- يجري رصدا بعد التوزيع بحيث يدرس دور النساء بوصفهن قيمات على الموارد الغذائية؛
- يشجع مشاركة النساء على نحو إيجابي في إدارة النشاط؛
- يؤمن التآزر بين مختلف الأطراف المعنية – وزارة الصحة العامة ومنظمة الصحة العالمية/ منظمة الصحة في البلدان الأمريكية ومنظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان – لكي يتسنى تحقيق الانتفاع الأمثل بالخدمات الصحية التي تقدم للحوامل.

تقديم المساعدة لقطاع التعليم

٣٨- يرمي المكون التعليمي من البرنامج القطري إلى دعم الأهداف التعليمية للحكومة، وهي تحقيق الاستقرار في معدلات الالتحاق والحيلولة دون الانقطاع عن الدراسة وتحسين قدرات الأطفال على التعلم والتركيز وتعزيز دمج المدارس في مجتمعاتها المحلية. ويتضمن المكون هدفا آخر هو الحد من النقص في المغذيات الدقيقة.

٣٩- ويشمل المشروع الذي بدأ في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ عددا إجماليا من المدارس يبلغ ٣٤٢ مدرسة. وفي البداية كان عدد الطلاب المستفيدين منه ٠٠٠ ٧٣ طالب. وتم تجاوز هذا الرقم في ١٩٩٩ حيث بلغ عدد الطلاب المعنيين ٥٣٠ ١٢١ طالبا يستفيدون من المشروع في السنة الأولى من تنفيذه. وفي يونيو/حزيران ٢٠٠٠ عدلت الأرقام بحيث زادت إلى ٠٠٠ ١٣١ من أطفال المدارس. وتدل بيانات المستفيدين التي حصل عليها في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ على أن المشروع قد وصل إلى حوالي ٠٠٠ ١٢٥ من أطفال المدارس، أي قرابة ٩٥ في المائة من المجموعة المستفيدة المقصودة.

٤٠- ولم توضع لأي من هذه الأهداف مؤشرات نجاح واضحة أو استراتيجيات لجمع البيانات. بل ولم تجر في بداية النشاط أي دراسات أساسية تتيح عقد المقارنات مع المدارس التي تخلو من المقاصف. وليس من الممكن إذن إجراء تقييم سليم لمدى تحقيق أي من الأهداف المذكورة أعلاه. وتقييم مدى تحسن القدرات على التعلم والتركيز أمر مشكل بصفة خاصة نظرا لأن هذه التحسينات يصعب قياسها على نحو موضوعي. ويترتب على ذلك أن الأمر قد يقتضي إعادة النظر فيما إذا كانت هذه الأهداف ما زالت مناسبة.

٤١- وقد أبدت البعثة تقديرها للدور الإيجابي تماما الذي يبدو أن المعونة الغذائية تؤديه في تشجيع الالتحاق بالمدارس وخفض معدلات الانقطاع عن الدراسة وتحسين التركيز، وذلك كما ظهر من المشاهدات المباشرة والمناقشات التي جرت مع المعلمين. وقد تمت مشاركة المجتمع المحلي في إدارة المقاصف المدرسية عن طريق إنشاء لجان أولياء الأمور بصفة رئيسية. ويوفر التدريب، حيث تتألف أغلبية الأعضاء عادة من النساء. وقد أعرب أعضاء اللجان الذين أجرت البعثة مقابلات معهم عن تقديرهم بصفة عامة للتدريب المقدم، وإن بقيت شكوك حول فعالية اللجان في الأجل الطويل. وأعرب البعض للبعثة عن شئ من القلق لأن التغذية المدرسية قد تكون لها آثار سلبية على الأداء الدراسي بسبب الوقت الضائع من البرنامج الدراسي اليومي. غير أن اللجنة رأت بناء على البيانات النوعية المستقاة من مقدمي المعلومات الرئيسيين أن الغذاء لم يكن له فيما يبدو أي آثار معيقة ذات بال.

توصيات

- ينبغي للجهود المبذولة حاليا في هذا النشاط أن تتجاوز مجرد رصد المدخلات الغذائية وعمليات توزيعها وأن تتجه إلى جمع البيانات النوعية المتعلقة بالنواتج المستهدفة التي يمكن إحرازها وقياسها.
- هناك حاجة إلى مضاعفة الدور القيادي الذي ظل المكتب القطري يؤديه خلال العامين الأخيرين إزاء الأطراف المعنية الأخرى من أجل الحفز على اتخاذ مزيد من التدابير فيما يتعلق بموضوع تحسين التعليم.
- إن النشاط النموذجي الرامي إلى صناعة البسكويت (من منتجات مستوردة و/أو محلية) لتوزيعه على أطفال المدارس عند وصولهم إلى المدرسة لمكافحة الجوع قصير الأجل جدير بأن يستمر بحيث يسلم البسكويت إلى جميع المدارس حيثما كان ذلك ممكنا من الناحية الفنية. أما في المدارس التي لا يمكن فيها توزيع البسكويت أو شراب مدعم بالعناصر الغذائية في الصباح الباكر، فإنه ينبغي إعداد وجبة بأسرع ما يمكن دون تعد على الدروس. ويبدو أنه لا غنى عن رفع مستوى الوعي بين أولياء الأمور والمديرين والمعلمين، وينبغي إدراج هذا الموضوع في دورات التدريب.

البنيات الأساسية الريفية/ الزراعة

٤٢- يرمي هذا النشاط الذي يتبع نهجا تشاركيا إلى الإسهام في تحسين الأمن الغذائي في حالة الأسر الفقيرة في شمال البلد وشماله الشرقي، وذلك عن طريق دعم العمل في صون التربة والنهوض بها وحماية البيئة والبنيات الأساسية. وقد تم تصميم هذا النشاط على نحو تشاركي في أواخر ١٩٩٨، وهو ما أتاح تحديد الاحتياجات ذات الأولوية وتبين الشركاء الممكنين. وفي هذا الصدد تمكنت البعثة من أن تتحقق من أن الأنشطة، باستثناءات قليلة، قد انتخبت بعد إجراء مشاورات على مستوى القرى، ومن أن لجان الإدارة التشاركية قد روعي عند إقامتها أن تضم ممثلين عن جميع الأطراف المعنية.

٤٣- ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي في البلد وصعوبة مشاركة الحكومة ووزارة الزراعة بصفة خاصة مشاركة كاملة في تصميم هذا النشاط الأساسي، لم يبدأ المشروع قبل فبراير/شباط ٢٠٠٠. وعقدت حلقة عمل للبرمجة في يونيو/حزيران ٢٠٠٠، وهو ما ساعد على إكساب النشاط مزيدا من المرونة.

٤٤- وبحلول نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ كانت ٨٢٦ ٤١ أسرة قد أفادت من توزيع ٤٤٧ ١ طنا من الغذاء. وبصفة إجمالية تم إصلاح ٣١٠ كيلومترات من السكك/ الطرق الزراعية، و٦٠ كيلومترا من الوهاد وحوالي ٨ كيلومترات من قنوات الري؛ وتم استكمال العمل في بحيرتين تليتين، وأنتجت المشاتل ٠٠٠ ٢٥٠ ١ نبتة؛ وتلقت ٩٩٠ أسرة تدريبا من نوع أو آخر.

٤٥- وتفاديا للتعدي على أعمال المستفيدين في مجال الزراعة أو غير ذلك من المجالات فإن أيام العمل تقتصر عادة على أربع أو خمس ساعات في اليوم وعلى أربعة أو خمسة أشهر في السنة. كما يتيح ذلك للنشاط الوصول إلى أقصى عدد ممكن من المستفيدين. غير أنه قد لوحظ أن جدول المواعيد الزراعية لا يراعى دائما عند برمجة الأنشطة.

٤٦- واتضح من الاتصالات التي عقدت مع المستفيدين والمنظمات غير الحكومية والمسؤولين الحكوميين والجهات المانحة ومؤسسات شتى أنهم لا يرون جميعا أن توزيع الغذاء وحده هو النهج الأفضل. وكثيرا ما رئي أن النقود وحدها أو مزيجا من النقود والغذاء أو حتى توزيع النقود والغذاء والأدوات قد يكون طريقة أنسب. وينبغي التشجيع على اتباع نهج متكامل في معالجة هذه المسألة بالتعاون مع المنظمات والجهات المانحة الأخرى.

٤٧- ويمكن أن يقال بصفة عامة أن الأعمال المنفذة من نوعية فنية متوسطة. ومن الممكن تحسين النتائج المحرزة لو أن دراسات نوعية أفضل أجريت قبل بدء الأعمال. غير أن قلة الخبرات المتوافرة وإلحاح المستفيدين على ضرورة بدء العمل بأسرع ما يمكن كانا عاملين مقيدين. ولا يبدو أن مشكلة كيفية المحافظة على الأصول التي كونت أو جرى إصلاحها كانت موضوع مناقشات منظمة قبل تنفيذ أي نشاط. وفي أنشطة صون التربة يتبع نهج "الهبوط من القمة إلى أسفل" في معالجة مشكلة منطقة مستجمعات المياه. وكثيرا ما لا يجد المشاركون أي مزايا مباشرة في أراضيهم.

٤٨- وكثيرا ما يكون عدد الموظفين المكلفين بالإشراف على الأنشطة غير كاف، وكفاءة الموظفين الفنية ضعيفة بصفة عامة. وثمة حاجة إلى نظام محسن لنشر الموظفين في الميدان لضمان وجودهم على نحو أكثر انتظاما.

٤٩- وفي الوقت الحاضر تجمع إجراءات الرصد بيانات كمية عن الأعمال المضطلع بها وعن المستفيدين الذين أمكن الوصول إليهم. ولكن هناك نقصا في البيانات النوعية والتقديرات الفنية التي يمكن بها قياس نوعية الأصول التي كونت وتقييم المزايا الناتجة بالنسبة للمجتمعات المحلية.

توصيات

⇦ ينبغي على كل من المكتب القطري والحكومة:

- تحسين نظم الرصد والمراقبة القائمة بحيث تتضمن تقديرا لنوعية الأصول التي تكونت؛
- التأكد من مراعاة جدول المواعيد الزراعية في المنطقة المعنية عند برمجة أنشطة الغذاء مقابل العمل وذلك تفاديا لـ " التداخل"؛
- العمل على توافر الدراسات الفنية ذات الصلة قبل الشروع في أنشطة جديدة؛
- إرساء نهج "الصعود من القاع إلى القمة" في أنشطة صون التربة حيث ينظم العمل أولا على قطع الأرض الخاصة بالمزارعين وبذلك يمكن جني فوائد مباشرة فورا وتشجيع المستفيدين على مواصلة المشاركة في الأعمال التي لا تقع في أراضيهم؛
- تشجيع مزيد من التكامل بين الأنشطة القائمة وبين الأنشطة التي يضطلع بها المشاركون الآخرون وقصر الأنشطة على المشاريع التي تتوافر لها المدخلات غير الغذائية التكميلية المطلوبة.وينبغي تشجيع المدفوعات المختلطة (عنصر أو أكثر من العناصر التالية: الغذاء، النقود، الأدوات) عندما يستطيع الشركاء تقديم مثل تلك المدخلات.

وجه الصلة بسياسة تحفيز التنمية

٥٠- إن الأنشطة الثلاثة الواردة في البرنامج القطري تتفق إلى حد بعيد مع سياسة تحفيز التنمية رغم أن البرنامج قد أعد وأقر قبل اعتماد تلك السياسة.

٥١- فالنشاط الخاص بالصحة والتغذية يطابق على نحو يكاد يكون تاما الأولوية الأولى في سياسة تحفيز التنمية: تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من الأمهات من تلبية احتياجاتهم الخاصة الغذائية والصحية المرتبطة بالتغذية. كما يطابق النشاط الخاص بالتغذية المدرسية الأولوية الثانية في سياسة تحفيز التنمية: تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم والتدريب.

٥٢- ويتسق المكون الخاص بالغذاء مقابل العمل مع الأولوية الثالثة: تمكين الأسر من اكتساب الأصول والمحافظة عليها. وهو يتسق أيضا مع الأولوية الخامسة: تمكين الأسر التي تعتمد على الموارد الطبيعية في أمنها الغذائي من الانتقال إلى سبل للعيش أكثر استدامة.

٥٣- وثمة حاجة إلى إدخال تحسينات لتعزيز الامتثال لسياسة تحفيز التنمية. ومن هذه التحسينات إحكام إجراءات تحديد المستفيدين للوصول إلى أشدهم عوزا بحيث يتحول التركيز من إيجاد فرص للعمل في إطار المكون الخاص بالغذاء مقابل العمل إلى تكوين أصول مستدامة واتباع نهوج أكثر اعتمادا على المشاركة في إدارة وتنفيذ أنشطة البرنامج القطري.

٥٤- وفيما يتعلق بتوقيت المساعدة وتحديد مدتها، فإن البعثة تشدد على أن من غير الممكن، بالنظر إلى ما يواجهه البلد من أوضاع مقلقلة غير مستقرة، التفكير تفكيرا واقعيا في إنهاء مساعدات **البرنامج** تدريجيا.

الاستنتاجات العامة

٥٥- البرنامج القطري الحالي حسن التصميم من حيث أهدافه وأنشطته الرئيسية على حد سواء. والبرنامج متسق مع سياسات الحكومة وسياسات **البرنامج**.

٥٦- إلا أن الوضع في هاييتي يبقى مزعزعا. ومن المستحسن أن يعزز البرنامج القطري القادم الأنشطة المضطلع بها فعلا لمكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وهذا يعني الإبقاء على أنشطة البرنامج القطري الحالي التي تتمحور حول أربعة من الاتجاهات الاستراتيجية التي وقع عليها الاختيار في التقدير القطري المشترك (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠)[٢].

٥٧- وبالنظر إلى صعوبة بيئة التشغيل وما تطرحه من مشاكل يوصى بأن يواصل المكتب القطري تطوير وتعزيز أنشطة البرنامج القطري القائمة. ولا ينبغي زيادة الالتزامات الغذائية تجاه البرنامج القطري عن مستوياتها الحالية. وينبغي إعطاء الأولوية لتحسين نظام الرصد بحيث يضاف أربعة أخصائيين ميدانيين في الرصد وموظف دولي واحد إلى موظفي المكتب الفرعي في كاب هايتيان.

٥٨- وينبغي للبرنامج القطري لهاييتي أن يتبع نهجا يقوم على الإطار المنطقي، فمن شأنه ضمن سمات أخرى أن يحدد الأهداف العليا والأهداف على مستوى الأنشطة. وينبغي إقامة نظام للرصد والتقييم يقوم على الأداء لتتبع التقدم المحوز بالقياس إلى مؤشرات للنجاح محددة بدقة.

٥٩- وينبغي الإبقاء على التوجه الجغرافي الحالي للبرنامج القطري، ولكن ثمة حاجة إلى مزيد من الأدوات مثل الدراسات وعمليات المسح الاجتماعية الاقتصادية لكي يتسنى إحكام الاستهداف فيما يتعلق بما يلي:

- الوصول إلى المدارس التي يوجد فيها أكبر عدد من الأطفال الآتين من أفقر المناطق وأشدها عوزا؛
- الوصول إلى أفقر الأسر عن طريق الأنشطة الغذائية والأنشطة المرتبطة بالصحة التي هي في أشد الحاجة إليها؛
- تحديد أنسب الأنشطة الزراعية وأنشطة البنيات الأساسية لاحتياجات أفقر الأسر.

---

(٢) **التوجه الأول**: التعليم للجميع، وتنمية الموارد البشرية وتحقيق تكاملها؛
التوجه السادس: إدخال مكافحة الفقر في النقاش والسياسات والأنشطة الرامية إلى تحسين مستوى نوعية الحياة؛
التوجه السابع: تحقيق التنمية الريفية والأمن الغذائي على نحو مستدام؛
التوجه الثامن: حماية وتنمية الموارد البيئية واستخدام الأرض الفضاء على نحو مستدام.